

السياق التاريخي لتجربة الأحزاب الجزائرية في انتخابات المجلس الفرنسي

1946-1945

The historical context of the experience of Algerian parties
in the French Council elections 1945-1946

أ. د. علي أجقو جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر pr.ajgou@gmail.com	أ. صباح عبيد * جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر s.abid@univ-biskra.dz
---	--

تاريخ القبول: 2021/12/22

تاريخ الاستلام: 2020/09/29

الملخص

تعالج هذه الورقة البحثية محاولة السلطات الفرنسية إقحام الجزائريين في مخاض الانتخابات، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بتناول الفترة الممتدة 1945-1946 كمراوغة جديدة تجاه الجزائريين، لتغطية جريمتها المرتكبة في حق الشعب الجزائري الأعزل، فكان لا بد لها من استرجاع هيبتها الدولية، باستصدار قوانين تسمح بعودة التنظيمات الحزبية والحياة السياسية من جديد، وأيضاً بفسح المجال للمساهمة في الانتخابات وفق شروط تستهوي فئات معينة. فالمناوراة الفرنسية الجديدة كانت في الانتخابات، والوصول للمجالس الفرنسية لتكون منبر لإسماع معاناة الجزائريين للعالم هو هدف تيارات الحركة الوطنية، فمن خلال البحث والتحليل، لسير عملية الانتخابات من الفكرة للتجسيد، وكيفية تأطير الأحزاب الوطنية وهيكلتها للخوض في غمار الانتخابات، التي شهدت التآرجح بين المشاركة والقطيعة من قبل الأحزاب الوطنية، والتي تناظرت ببرامج انتخابية ولكنها اتحدت بعد نضال من الاستبداد، بفكرة تحقيق الكينونة الوطنية، و باستقراء النتائج المحصلة من عملية الاقتراع وفرز الأصوات، والتي حددت بأمر الإدارة الاستعمارية وعملائها. تم التوصل إلى أن الواقع الانتخابي فرض على الجزائريين بتكييف النتائج وفق ما تريده السلطات الاستعمارية .

الكلمات المفتاحية: انتخاب ؛ مجلس ؛ حزب ؛ تزوير؛ تأسيسي ؛ مصالي .

Abstract

This research paper addresses the French authorities' attempt to get Algerians into the labour of elections, after the end of World War II, by addressing the period 1945-1946 as a new quirk towards The Algerians, to cover up their crime against the unarmed Algerian people, so they had to regain their international prestige, by passing laws allowing the return of party organizations and political life, as well as allowing

* المؤلف المرسل: صباح عبيد ، الإيميل: s.abid@univ-biskra.dz

the contribution of elections on conditions that appeal to certain groups. The new French maneuver was in the elections, and reaching the French councils to be a platform to hear the suffering of Algerians to the world is the goal of the currents of the national movement, through research and analysis, to the conduct of the election process from the idea of embodiment, and how to frame national parties and structure to run in the elections, which saw the swing between participation and disconnection by national parties, which corresponded to electoral programs but united after a struggle of tyranny, with the idea of achieving the national being By extrapolating the results of the voting and counting process, which was determined by the order of the colonial administration and its agents. It was concluded that the electoral reality forced Algerians to adapt the results as desired by the colonial authorities.
Keywords: election ; board party; forging ; foundable.

مقدمة:

زادت حدة فرنسا تجاه مستعمراتها , حين انتهكت القانون العالمي في حق الإنسانية, وخالفت المبادئ الأممية وانجرفت بذلك نحو تسلطها الاستعبادي, وسعت بأيديولوجيتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لتلميع صورتها, و تلطيف الأوضاع في المحفل الدولي, بزرع سياستها الاغرائية نحو الجزائريين والسماح لهم بمزاولة نشاطهم السياسي الحزبي, واستصدار مجموعة من القوانين والمراسيم, التي تخول للمسلمين الجزائريين, دورا في اختيار ممثلين عنهم في المجالس الفرنسية, و بعد تأطير الأحزاب الوطنية من جديد, لاختبار نية فرنسا, كانت الانتخابات الممتدة في الفترة 1945 - 1946 إحدى المحطات المواتية لذلك .

ومن هنا يتعين طرح التساؤلات التالية:

- كيف تم تهيئة الأرضية الوطنية للانتخابات الفرنسية ؟
- كيف تم إقناع الجزائريين بخوض الانتخابات بعد القطيعة التي أجمع عليها أغلب الأحزاب ردا على تنكر فرنسا لمطالب الجزائريين مقابل مساندتهم لها ؟
- هل جسدت انتخابات 10 نوفمبر 1946 طموح الجزائريين في الوصول للمجلس الفرنسي ومن ثمة التطلع لمستقبل ديمقراطي؟

من هنا يمكن رسم تصور أولي لموضوع الدراسة؛ التي تم اعتماد عناوين تمهيدية لكيفية تهيئة الأرضية الوطنية لمشوار الانتخابات الفرنسية في الجزائر، ثم أخذ محطات الانتخابات 1945, التي أجمعت فيها غالبية أعضاء حركة أحباب البيان والحرية (AML) على المقاطعة, ثم تدرجت إلى ابراز أهمية قرار العفو في تأطير الأحزاب الوطنية بتسميات مغايرة, للانخراط في

محطات الانتخابات وتحصيل مقاعد في المجلس الفرنسي في ظل التعنت الاستعماري، وهي تتمحور حول :

- تهيئة الأرضية الوطنية للنشاط السياسي الحزبي بعد 8ماي 1945

- تأطير الأحزاب الوطنية بعد العفو والمشوار السياسي مع الانتخابات

وقد اعتمدت في هذا المقال المنهج الوصفي- التاريخي، لملاءمتها لمثل هذا الموضوع

1. تهيئة الأرضية الوطنية للنشاط السياسي الحزبي بعد 8ماي 1945 :

1.1 الوضعية السياسية في الجزائر بعد مجازر 8 ماي 1945 :

سجلت نهاية الحرب العالمية الثانية، بداية التعرف على وجه فرنسا في التحايل باستعمال القانون، كسلاح لتضليل شعوب مستعمراتها، حيث تأكد قادة الأحزاب الوطنية من نية فرنسا، فحددوا أهدافهم للمضي قدما في مرحلة المواجهة، بعد الاضطهاد الذي تلقاه الجزائريون في 8 ماي 1945 بتجميع قواهم واعداد برامج لأحزابهم، توصلهم لتحقيق بند المساواة والاستقلال وكانت هناك عوامل عديدة دولية * ،اقليمية وداخلية دفعت إلى هذا، حيث ظهر في العالم دولتان عظيمتان هما: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كما أصبح حق تقرير المصير لجميع شعوب العالم مدرجا ضمن المبادئ العامة، التي يتوقف عليها السلام في عالم الغد (نجيب، 1985، ص313)، ونظرا لأهمية ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945، والعهدان الدوليان لحقوق الإنسان المدنية والسياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، إذ تعد هذه الاتفاقيات من أهم الاتفاقيات الدولية العالمية، وذات أهمية بالغة في تكوين القانون الدولي لحقوق الإنسان (السامرائي، 2018، ص23).

وعليه تولدت حالة جديدة في العالم وتيارات كبرى، من الأفكار والحرية والاستقلال وحق الشعوب في تقرير المصير، كما أحدث إنشاء هيئة الأمم قفزة كبرى، إذ الاستعمار نفسه قد أقدم

* تبني المؤتمرات الدولية؛ من بينها سان فرانسيسكو 1946" مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها" كشرط لتحقيق السلام و الأمن العالميين. و في ظل انتشار موجة التحرر واستقلال دول أخرى مثل "بولونيا، تشيكوسلوفاكيا ، وكذا لبنان وسوريا 1946 م، تم إخراج القضية الوطنية إلى الساحة الدولية عموما و الأوروبية خصوصا بتراجع هيبة الدول الامبريالية خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بخروجها ضعيفة جراء المخلفات الاقتصادية الكارثية، التي خلفتها الحرب والديون المتراكمة على عاتقها، ما شجع الاتجاهات السياسية الجزائرية على الوقوف في وجه فرنسا دبلوماسيا أملا في حشد الدعم الدولي لصالح القضية الجزائرية . للمزيد انظر : بوختاش عبد المليك ، الاتجاهات السياسية الجزائرية و دورها في التعريف بالقضية الوطنية في أوروبا "1919-1954"، مجلة الإحياء، جامعة باتنة، مج 19، ع 23، ديسمبر 2019، ص 736 .

على تغيير سياسته، ليطاشى مع ميثاق هيئة الأمم الداعي، بضرورة مساعدة الأقطار غير المتمتعة بالحكم الذاتي و السير بها نحو التحرر السياسي والاقتصادي والاجتماعي (عبد الحميد زوزو، 2005، ص113).

يشير بلعباس : "... لم يرتح المعمرون الأوربيون بالجزائر للنشاط السياسي الذي قام به الزعماء خاصة أحباب البيان والحرية في ظل وجود قوات الحلفاء بالجزائر، وعندما رحلت هذه القوات إلى أوروبا بدأ هؤلاء يسعون لإيجاد الأسباب والمبررات للانتقام من الجزائريين وتحطيم مساعيهم السلمية...، * بعد أن صوت المجلس التأسيسي الفرنسي الأول على قانون العفو (بوعزيز، 2009، ص 101) .

2.1 الأحزاب الوطنية في الغرفة الثانية من محطات انتخابات 1945 :

يدرك الممتنع لتاريخ نهاية الحرب والتي سجلت بداية انحسار الاستعمار عن العالم، إلا أن شعوب المغرب العربي وخاصة الجزائر خرجت منها صفر اليدين، ولم تكن سوى بعض الاجراءات ذات الطابع الاصلاحى، رغم مشاركتها الفعالة في جبهات القتال بجانب الحلفاء (صالح، 1985، ص، ص،313،312)، ورغم تباين مواقف الأحزاب الجزائرية، فيما يخص المنهج الواجب إتباعه في مواجهة الاستعمار، إلا أن الروح الوطنية والوعي السياسي المحيطين بالقضية الجزائرية قد تطور بشكل واضح، خاصة على المستوى التنظيمي (قريي، 2011، ص- ص، 115- 116- 119). وهذا شكل مرحلة تحول هامة في التاريخ السياسي للجزائر، بعدما كان الوطنيون الجزائريون يعتقدون، أن فرنسا ستغير موقفها من القضية الجزائرية، وتسمح للمسلمين الجزائريين بأن ينالوا نوعا من المساواة والعدالة الاجتماعية، ويحصلوا على استقلال بلادهم بالتفاوض مع فرنسا بإقامة علاقات ودية جديدة معها (ضيف الله، 2013، ص، ص،113، 114).

إلا أن الأحزاب الوطنية في الجزائر، حاولت الإيمان بالأمل الجديد، لعله يحمل التغيير لصالحهم بإشراكهم في العملية السياسية، التي أظهرت مرة أخرى المناورة الاستعمارية، من خلال التزوير و الصراع بين الجزائريين واضمار الحقد للوطنيين، الذين قادوا معركة مناهضة الاستعمار

* الغرض كان إعادة الاعتبار للجيش الفرنسي ورفع من معنوياته، بعد الهزيمة التي مني بها أمام النازية، وتخويف الشعوب المستعمرة الخاضعة لها من جهة أخرى، ووجدوا مساندة من الدوائر الاستعمارية المسؤولة، التي قامت بتأجيل إجراء الانتخابات البلدية. للمزيد انظر: بلعباس، مرجع سابق، ص 60 .

على المستوى الجماهيري، والتي حققت كثيرا من أهدافها، وفضحت نوايا الإدارة الاستعمارية في التزوير ونسج المؤامرات و إحاكة الدسائس، لإتاحة مناخ يحول دون التزام فرنسا بتحقيق التزاماتها الواردة في الدستور والانتخابات. فنهاية الحرب أتاحت للإمبراطوريات الاستعمارية القديمة مزيدا من السيطرة على الشعوب، في إطار مشروع امبريالي عالمي (بوجلة، 2008، ص، ص، 31، 32)، لتبقى هذه المخططات والمشاريع المتناقضة، لتعبر عنها التصرفات المتناقضة للإدارة الفرنسية من حين لحين، وحقيقة فهي غير مستعدة للاستماع إلى المطالب الجزائرية، كما أنها ترى في القمع وسيلة ضرورية لإنقاذ سمعة فرنسا، ولاستعادة مجدها كدولة عظيمة، والذي راودتها "منذ انعقاد مؤتمر يالطا، الذي لم تستدع لحضوره فرنسا. كما أنه أفضل طريقة لردع الوطنيين، ولإلهائهم عن نشاطهم الوطني (العلوي، 1985، ص233).

حول ذلك رسم النائب فرحات عباس انطباعات الشعب أثناء هذه الأحداث، باعتباره كان شاهد عيان ، وأحد الزعماء الوطنيين مصرحا بـ : "... كانت الجماهير الشعبية مصممة على التطلع إلى حياة حرة مستقلة...". وفي هذه الفترة الحاسمة من تاريخ الجزائر، ظهرت الأحزاب الوطنية من جديد (بودرهم، 1994، ص42)، لتبدأ المشاعر الوطنية بالاتفاق في النهاية على تحرير الوطن، وحول اختيار الوسائل، إلا أنهم اتبعوا سياسة تدريجية للإصلاح، وخط من التنازلات، إلا أن البرامج اختلفت في محتواها، لأن المسار الراديكالي الداعي للاستقلال الكامل، وهو يحارب "الفيدرالية" وأي صيغة شبه مستقلة (Harbi, 2010, p25).

وبذلك حان موعد الانتخابات البلدية (12-13 جويليا 1946) والتي قامت باستغلال غياب أغلب الطاقات الحزبية عن الساحة الجزائرية، كما كانت أشبه بموجة من الاشتراكيين والشيوعيين، الذين اكتسحوا أغلبية المقاعد و احتلوا قاعات البلديات في العديد من المدن الكبرى، أما النتائج، فقد كانت كالتالي: كان نصيب الحزب الشيوعي الجزائري (PCA) (2مقاعد)، الفرع الفرنسي للأمية العمالية (SFIO) (4 مقاعد) والدكتور بن جلول، الذي كفل نجاحه (7 مقاعد)، بدعم الإدارة وكذلك بحملته للعفو عن المحتجزين. وقد أدت الانتخابات على عهدة شاتينيو، لتهدئة الوضع جزئيا في الجزائر، وكشفت عن قوة المشاعر القومية، وهو شرط مسبق لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية (Simon,2003,p15).

3.1 قانون 17 أوت 1945 والطريق نحو المجلس الفرنسي:

أدركت فرنسا خطورة الوضع في مستعمراتها الأفريقية ومطالب الشعوب منها، فقررت تحويل مستعمراتها فيما وراء البحار إلى «اتحاد فرنسي»، كما أعطت لمستعمراتها «الحق في إرسال عدد من النواب والشيوخ الوطنيين إلى المجالس التشريعية في فرنسا، بقدر مساو لعدد النواب والشيوخ الفرنسيين المقيمين بهذه المستعمرات، ورغم اعتبار فرنسا، أن الجزائر أرض فرنسية، بجميع مقاطعاتها: قسنطينة، الجزائر، ووهران، إلا أنها منحت الجزائر قانوناً أبعد ما يكون عن مبدأ الحرية (جلال، 1959، ص-ص، 305-308)، فبينما كان معظم قادة الحركة السياسية الجزائرية في السجون و المعتقلات (فرحات عباس، مصالي الحاج)، أصدرت فرنسا يوم 17 أوت عام 1945 قانوناً، يمنح الجزائريين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي و في الجمعية التأسيسية، شريطة أن يكونوا في الغرفة الثانية، لغير المواطنين الفرنسيين على قدم المساواة مع الفرنسيين (شايب، 2008، ص146).

وبالرغم من أن الأمر المؤرخ في 17 أوت 1945 م؛ يخول للمسلمين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي لبعض الشخصيات من النخب المفرنسة، الذين تتوفر فيهم صفة المواطنة الفرنسية، من بينهم شخصي بن جلول ولخضاري (دوشمان، 2013، ص60)، لكن هذا القانون لم يسهم بأدنى حل للقضية الجزائرية (قدادة شايب، مرجع سابق، ص146). بل يبين تخاذلاً من ناحية إعطاء المسلمين تمثيلاً مساوياً لتمثيل الأوروبيين في الجمعية التأسيسية، مع أنهم لم يكونوا مواطنين بعد (إذ لم يصدر قانون المواطنة إلا في 7 ماي 1946)*. وعلى هذا الأساس سيكون وضعهم في الهيئة الانتخابية الجديدة لغير المواطنين في الهيئة الثانية.

ومن ذلك دعا حزب الشعب الجزائري (PPA)، من حركة أحباب البيان والحرية (AML)، إلى مقاطعة الانتخابات البلدية لصيف 1945، والانتخابات الإقليمية (سبتمبر 1945)، وكذا الخاصة بالمجلس التأسيسي الأول، بالامتناع عن التصويت الذي فرضه القمع الاستعماري، كضرورة حتمية لإسكات السخط الشعبي، وتضليل الرأي العالمي المتعاطف مع القضية الجزائرية. بيد أن حزب الشعب الجزائري (PPA)، شكل دعاية مضادة مفادها: "... التصويت خطيئة..."، في حين صار للمسلمين لأول مرة ممثلون برلمانيون في باريس. وهكذا تحقق أمل أجيال من

* ينص القانون رقم 46-940 n° الصادر في 7 ماي 1946 على جميع سكان المستعمرات الفرنسية "اعتباراً من 1 جوان 1946، يتمتع جميع مواطني أقاليم ما وراء البحار (بما فيها الجزائر) كما هو الحال مع الرعايا الفرنسيين في الأراضي الكبرى والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار. وستحدد قوانين محددة الظروف التي سيمارسون بموجبها حقوقهم كمواطنين". ومع ذلك لا توجد مساواة في المسائل الانتخابية، فالغرفة الأولى تضم مواطنين من الحالة المدنية الفرنسية و الغرفة الثانية تضم مواطنين من السكان. للمزيد انظر:

Éric de Mari, Éric Savarese dir, La fabrique coloniale du citoyen Algérie, Nouvelle-Calédonie, Editions Kharthala, paris, 2019, p05.

الشباب الجزائري، وصار بالإمكان التفكير بأن الحكومة الفرنسية ستصغي يوما ما إلى تطلعات النخبة التي تثق بفرنسا، والتي لطالما نسبت فشل مطالبها إلى عرقلة المعمرين الأوربيين (قداش، 2011، ص، ص، 968 ، 999).

بناء على ذلك صرح فرحات عباس بشهادته حول ذلك قائلا: "... كانت غاية الحكومة الفرنسية هي إبعاد الوطنيين، حيث أن الانتخابات البلدية، أجريت في جويلية سنة 1945، حين كانت الأحزاب الوطنية ممنوعة، ولكن رغم العراقيل والمضايقات، تمكن حزب أحباب البيان والحرية، من انتزاع أربعة مقاعد من سبعة، اثنين في عمالة قسنطينة، وهما الأول: للأستاذ مصطفى، والثاني: للدكتور ابن خليل ، وواحد في عمالة قسنطينة، وهو الدكتور سعدان، وواحد في عمالة وهران : للأستاذ محداد. "، وأحرز حزب البيان في هذه الانتخابات من الدرجة الثانية على 385 صوتا من مجموع 750 صوتا ... " (عباس، 2005 ، ص، ص، 129 ، 130).

4.1 الانتخابات التشريعية في المجلس التأسيسي الأول في 21 أكتوبر 1945:

تجسيدا لنص قانون 17 أوت 1945، حلت الانتخابات التشريعية في المجلس التأسيسي الأول في 21 أكتوبر 1945، واستغل أنصار فيدرالية المنتخبين، الاشتراكيون والشيوعيون، الفراغ الذي خلفه الوطنيون لتقديم مرشحهم للانتخاب (قداش، مرجع سابق ، ص 999).

استأنفت الأحزاب نشاطها بالمشاركة في المسار الانتخابي، والذي حدد تاريخه يوم 21 أكتوبر 1945، وتعد أول انتخابات تشريعية كان لها الأثر الكبير في قلب سياسة فرنسا، والتخلص من أهم ملامح النظام السابق في مسائل اتخاذ القرار، الوظيفة التنفيذية والتشريعية للدولة، والتطلع على الخريطة السياسية قبيل تشريع القوانين، وبرز أفكار التغيير ومشاريع الإصلاح الوتقي في فرنسا، بدءا من عودة ليون بلوم، موريس توريز من المنفى بالاتحاد السوفيتي، وادوارد هيريو، وقد شارك هؤلاء الثلاثة، في النشاط السياسي الجماهيري من خلال المؤتمرات وفي جرائدهم، و تم وضع القوانين والتشريعات في ظرف تميز بالاستهتار أحيانا وترجيح مصلحة الأحزاب والتيارات السياسية (بوشخي، 2018، ص- ص، 204-208).

حيث تقرر خيار الانتخابات في هذه المرحلة، واعتبر وسيلة الشعب لممارسة الديمقراطية، واتخذت كفرصة تفسح العديد من الخيارات السياسية أمامه بواسطة الاقتراع، لاختيار من ينوبه في اسماع صوته أو حكم بلاده، (بيلاميدار، 2016، ص 148). وذلك عن طريق الأحزاب، التي تشكل طاقة فاعلة، والتي اقتنست أفكارها من المواثيق الدولية، لبناء مجتمعات مستقرة سياسيا تساهم في بناء الدولة (الورثاني، 2007، ص 58).

في حين تباينت وسائل و نهج الأحزاب الوطنية على المستوى التنظيمي، لترسيخ فكرة الدفاع عن الحقوق السياسية للجزائريين، وطرح الوعي السياسي للروح الوطنية (قريري، مرجع سابق، ص-ص، 115 - 119)، كما اتضحت بوادر تجديد النضال السياسي في الجزائر بعد تتالي الصدمات التي وقع فيها الجزائريون، وبتوسع حركة المد الديمقراطي واشتماله على النهوض بالواقع المعيشي، ارتفعت صدى الأفكار التحررية وبنو حق تقرير المصير لجميع شعوب العالم، المدرج في المبادئ العامة لهيئة الأمم، والذي حدد كشرط أساسي لتسيير العلاقات بين الدول، في إطار تصاعد الصراع الدولي وتوتر الأوضاع الدولية (نجيب، مرجع سابق، ص 313). كل هذه الظروف ساهمت في اجبار فرنسا على الرضوخ، لفكرة مسايرة الجزائريين وتكذيب كل إشارة أو مقيلة، تؤكد بأنها تسلط مظاهر الاستبداد، وكانت الحيلة الموائية هي محطات انتخابات المجلس الفرنسي.

ففي يوم 21 أكتوبر 1945، دعت فرنسا لعملية الاقتراع في انتخابات المجلس التأسيسي، وكانت الأحزاب الفرنسية والحزب الشيوعي الجزائري وحزب بن جلول، هي من اكتسحت الساحة الجزائرية، ومع ذلك فشل مشروع بن جلول الإدماجي يقبل في المجلس التأسيسي والذي تمحورت بنوده في:

- مواطنة في إطار القانون لجميع المسلمين.

- إلغاء الحكومة العامة، ووتشكيل إدارات للمقاطعات والبلديات تشبه تلك التي في فرنسا.

فلم يتم تبني هذا المشروع، الذي أُرعبت انعكاساته النواب الفرنسيين بهيئة وحيدة، وتمثيل جزائري مساو لخمسة التمثيل الفرنسي. (قداش، مرجع سابق، ص999).

كما إن تتبع المواقف السلبية للحزب الشيوعي الجزائري؛ كونه له مرجعية سلبية نتيجة تهجمه على بقية تيارات الحركة الوطنية؛ و نتيجة للصورة غير المشرفة التي ظهر بها الحزب، يدرك أن كل ذلك قضى على شعبيته، التي كانت منحصرة ومحدودة في الحقيقة، بسبب أيديولوجيته المعادية للوطنية الجزائرية، فقد تضمن برنامجه المطالب الاجتماعية، والحريات الديمقراطية " الأمة الجزائرية الناشئة، ومعنى القول بأن في الجزائر، أمة ناشئة أي أنها تتكون من الأوروبيين والجزائريين معا، وكانت المسألة القومية الجزائرية في نظره، تتدرج ضمن سباق أوسع وهو منظور الثورة البروليتارية، أي أنه كان لابد أن ينتظر الشاب الجزائري قيام البوليتارية (الفرنسية بإنجاز الثورة على الرأسمالية في بلادها لتمرره بعد ذلك (بلحاج، 2008، ص27).

كما أدى تحريض الزعيمين مصالي الحاج وفرحات عباس في مقاطعة الانتخابات إلى تقلص نسبة المشتركين في مقاطعي الجزائر وقسنطينة بـ 50% وفي مقاطعة وهران 35 % ، أما نسبة المشتركين الإجمالية فبلغت 45 ، 48 % وهم من أنصار بن جلول. (الهاللي، 2010، ص101).

يتضح من خلال تحليل الوضع، أن هناك عدة شخصيات من نواب المستعمرات القديمة، المدعومة من نواب العاصمة من عارضت أسلوب التصويت على طريقة الهيئتين منهم: الشيوعيون (بيرثون، كاشين)، والاشتراكيون (موتيت)، والمعتدلون (سولييه). واقترح موتيت أن يتم انتخاب كل نائب مسلم في الدائرة الجزائرية من قبل الهيئة الانتخابية للمسؤولين المنتخبين المسلمين المحليين (حوالي 103,000 ناخب)، و من ناحية أخرى لا يريد الشيوعيون هيئة إسلامية محددة. بل يريدون هيئة انتخابية واحدة وتسوية متساوية بين الأوروبيين والمسلمين (Binoche, 2018 , p32). فالناخبون الجزائريون، استطاعوا ارسال ممثلين منتخبين إلى باريس، ومع هذا فإن نوابهم لم يستطيعوا تحقيق مطالبهم، وفي أول انتخابات تشريعية في أكتوبر 1945، لم يساهم فيها إلا الشيوعيون، الاشتراكيون، المستقلون، والإداريون. ومشروع الإدماج المقترح منهم ينص على المطالبة ب: قانون خاص بالمسلم يدور حول؛ إلغاء الحكومة العامة وإدارة مشابهة لإدارة فرنسا (قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954 ، 2008، ص، ص359، 360).

5.1 قانون العفو 16 مارس 1946 وإحياء النضال الحزبي الوطني:

تحدد بتاريخ نوفمبر 1945، انتخابات الجمعية التأسيسية لوضع دستور لفرنسا، وعرض عليها ديجول عددا من القوانين والقرارات التي أيدتها، ولكنه ما لبث أن قدم استقالته في 20 جانفي 1946، بسبب تدخل الجمعية التأسيسية في قرارات الحكومة (محافظة، 2012، ص312)، ونتيجة للظروف القائمة، أودعت مشاريع للعفو الشامل، من قبل عمار أوزقان باسم الشيوعيين، محمد بن جلول، ومحمد عاشور. أما العفو الشامل والكلي فقد صدر في حق الجرائم والجرح المرتكبة في الجزائر بسبب حوادث 8 ماي 1945، وقد أستثنى الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم اغتيال، وقتل، أعمال وحشية، الاغتصاب، الاختطاف، الاحتجاز، الضرب والجرح المؤدي إلى الوفاة أو العجز الدائم، والنهب، حرق المساكن، الخ...

أما المنتخبون فلم يستفيدوا بهذا من هذا القرار لدى الرأي العام، الذي اتخذوه (العفو الشامل) قناعة بأنه نتاج عمل هيئات مختلفة، وفرضته براءة الرجال السياسيين الموقوفين، أما المنتخبون الذين خانوا مطالب بيان فيفري 1943، والذين ظلوا بعيدين عن أحباب البيان والحرية، فقد فقدوا كل مصداقية (قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، مرجع سابق، ص 1000).

وفي شهر مارس عام 1946، صدر العفو الشامل عن أغلبية الجزائريين الموقوفين، كما أبعدت عن مناصبها مجموعة الموظفين الاستعماريين المسؤولين عن تنكيلات ماي، وعاد العلماء وأنصار لبيان "بيان الشعب الجزائري 10 فيفري 1943"، إلى استئناف نشاطهم، كما نظم الآخرون أنفسهم بحزب جديد (السوفيياتي، 2016، ص 728)، بعد استصدار الحكومة الفرنسية قرارا عودة الحياة الطبيعية إلى الجزائر، والتمهيد لوضع دستور جديد للبلاد، وبذلك عادت الحياة السياسية في الجزائر، وتشكل حزبان جديان في التسمية، الأول هو: (حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) برئاسة فرحات عباس والثاني هو: (حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية أو حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما تم الإشارة لها في أغلب الكتابات برئاسة مصالي الحاج، وقد شكله أتباعه أثناء نفيه فيها استمرت بقية الأحزاب والتيارات الأخرى على حالها (الحفناوي، 2013، ص 53).

2. تأطير الأحزاب الوطنية بعد العفو والمشوار السياسي مع الانتخابات:

1.2 تجربة محطة الجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية 2 جوان 1946:

تضمن قرار تمثيل الجزائر على الصعيد الفرنسي قسمين انتخابيين، يضم القسم الأول الفرنسيين غير المسلمين و بعض الفئات من المسلمين، بينما لا يضم القسم الثاني سوى المسلمين فقط، ينتخب القسمان النواب حسب الشروط التالية: مرسوم 17 أوت 1945، المتخذ تطبيقا لـ إمريه 17 أوت 1945، قد حدد بالنسبة للمسلمين المشكلين للقسم الثاني انتخاب ثلاثة عشر ممثلا على غرار القسم الأول، و قد أكد قانون 5 أكتوبر 1946 ذلك الإجراء، و قد ارتفع عدد الممثلين في الجمعية الوطنية في كل من القسمين إلى خمسة عشر (، و مرسوم 8 نوفمبر 1946، و الذي يتوقع تمثيل الجزائر في مجلس الجمهورية ب أربعة عشر مستشار بمعدل سبعة لكل قسم، مستوحى من مبدأ المساواة نفسه، بتمثيل الجزائر في جمعية الاتحاد الفرنسي (حمزي، 2010، ص ص، 345، 346، 347).

بذلك أقرت الجمعية التأسيسية المشروع الأول للدستور، الذي سقط بعد أن صوت الشعب الفرنسي ضده، وأعيد انتخاب جمعية تأسيسية جديدة في 2 حزيران 1946، فصوتت على مشروع دستور الجمهورية الرابعة، الذي صدر في 27 أكتوبر 1946، متضمنا نفس البنود التي تلخص امتداد مبادئ دستور 1789، والمستوحى من دستور 1848، والذي يضمن الحرية والمساواة في جميع الحريات والممارسات القانونية بما فيها الانتخابات والاقتراع العام والجنسية، مع تعديلات بسيطة في شروط الاستقالة منها، كتوسيع مبادئ الديمقراطية السياسية. فالظروف التي قامت في إطارها الجمهورية الفرنسية الرابعة كانت مطبوعة بازدياد المد الاشتراكي.

إلا أن المفاهيم التي ضمنها هذا الدستور وتعمق بعدها داخل فرنسا وفي الدول الليبرالية بالدعوة للحريات العامة. بل أعلن تمسك الشعب الفرنسي بحقوق الانسان ومبادئ السيادة الوطنية كما حددتها مبادئ سنة 1789، (عباس، 2008، ص 50).

1.1.2. الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ((UDMA (UDMA) :

رغم أن عباس صرح بعد خروجه من السجن سنة 1946، بأن خطته السياسية لن تتغير من حيث منهجها وروحها، لأنها مستقاة من روح حزب أحباب البيان و الحرية، لكن الواقع كان عكس ذلك، حيث ظهرت متغيرات أساسية في نظرتة، خاصة معارضته لأفكار حزب الشعب الثورية، ووصفه بالتطرف الأعمى، تماشيا مع اتهامات فرنسا للحزب بالتحضير لثورة مسلحة، بالنسبة لمطالب حزب الشعب فيما يخص أمانى الجزائريين في الحرية و الاستقلال.

من ذلك يمكن الإشارة إلى أن سنة 1946، تمثل نقطة تحول أساسية سواء بالنسبة للعلاقات بين الفرنسيين و الجزائريين على المستويين الرسمي والشعبي، أو العلاقات بين التشكيلات السياسية الوطنية فيما بينها، و تأكيدا لمفاهيم فرحات عباس السياسية صرح بتاريخ 14 مارس 1946 قائلا : "...إننا نعود إلى الحياة لنؤكد أن أيدينا نقية من أي دم آدمي، و في وسعنا أن نرفع رؤوسنا و لسنا خائفين، إننا لعلى ثقة بأن مواطنة جزائرية، و برلمانا محليا و حكومة محلية سوف توحد الجزائريين و تحقق رخاء أحسن مما يفعله أفضل النواب في باريس، هذا هو برنامجنا ...". فمن خلال هذا التصريح حاول فرحات عباس أن ينف عن نفسه صفة المشاركة في أحداث 8 مايو 1945، و يترك المجال مفتوحا لاهتمام الفرنسيين أو عناصر حزب الشعب، فيما يؤكد على أن منهجه السياسي المستقبلي، يتمحور حول تثبيت الهوية الجزائرية (قريبي، مرجع سابق، ص-ص، 121-124).

برمج فرحات عباس حزبه للمضي في الحياة السياسية (الصلابي، 2017، ص79)، مستخلصا من تجربة ماي بأن التطرف لا يجد، ولا يساعد الجزائريين في الحصول على حقه، وأن المجالس الشرعية الفرنسية أو المؤسسات الفرنسية، هي أفضل وسيلة في نظره؛ لعرض القضية الجزائرية وللدفاع عنها، وتماشيا مع تفكيره ومخططه، الذي رسمه لنفسه بعد حوادث ماي، وبعد خروجه من السجن كون حزبا جديدا في أبريل 1946 سماه «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري» (U.D.M.A.)، وعن طريقه خاض المعارك الانتخابية عام 1946 (العلوي، 1985، ص230)، وهي هيئة لم تتبع إلا قليلاً، على عكس حركة انتصار الحريات الديمقراطية التي دعت الحكومة الفرنسية إلى سحب القوات العسكرية من البلاد (Rizzi, 2004, P184). وفي خطابه يوم أول ماي 1946م؛ أعلن فرحات عباس عن سياسته الجديدة المتمثلة في الشعارات الثلاثة: "... لا للاندماج، لا للأسياذ الجدد، لا للاتصال..."، وكان برنامج الحزب يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- الاعتراف باستقلال الجزائر وحكومتها ورايتها وأن تكون الجمهورية الجزائرية سوف تكون عضوا في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة.
- أن تكون العلاقات الخارجية والدفاع الوطني للدولتين مشتركا، تشرف عليها سلطات الاتحاد.. الخ .
- فهي أهداف تتمحور حول الجزائر المستقلة بمؤسساتها وبقوانينها، وتكون في تبعية لفرنسا في إطار الاتحادية فضلا عن الجنسية المشتركة، تكون الجزائر فيها مستقلة بمؤسساتها وبقوانينها، وتكون في تبعية لفرنسا في إطار الاتحادية (الصلابي، مرجع سابق، ص79).

يمكن القول أن فرنسا ازدادت شراستها وتمسكها بالجزائر بعد نهاية الحرب العالمية، لما استوعبت مدى نمو الوعي لدى الجزائريين ورغبتهم الجامعة في الانفصال فسعت إلى محاولة الاحتفاظ بالجزائر، وتسخيرها في خدمة أعراضها الاستعمارية وأحلافها العسكرية، في الشرق الأدنى، فتمخض هذا الوضع المعقد، وفي إعطاء فرنسا الجزائر صفة امتداد للدولة الفرنسية؛ محاولة بذلك الفصل بين الحركة القومية الجزائرية الناشئة وبين الحركات الاستقلالية الأخرى، التي بدأت في النمو في كل شمال إفريقيا. وحاولت بهذا إشعار المثقفين والمحاربين القدماء وموظفي الدولة الجزائريين، بأنهم قد أصبحوا فرنسيين. وكان هذا تفرقا للقوى الوطنية في حق

تقديم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لها. وهكذا أصبحت سلطة هذا المجلس الفعلية لا تعدو بين القسمين الجزائري ولا على تمكين الاستعمار من البلاد وأهلها (جلال، مرجع سابق، ص، ص، 307, 308)، علاوة على ذلك تبين أن النخب الجزائرية حاولت التقرب في أفكارها من الأحزاب الوطنية وبمعطيات جديدة، ناهيك عن إعادة هيكلة التيارات السياسية في عجلة للمشاركة في المعارك الانتخابية (Mameri, 2006, p53).

في هذا السياق يشير المؤرخ كلود كولود: "... إن تطورنا لا يمكن أن يتحقق، إلا من خلال برلمان جزائري، لن يمثل السكان الأصليين فحسب، بل يمثل جميع سكان الجزائر، لم يكن في نيتنا أبدا إنشاء دولة إسلامية، نحن نواصل إنشاء دولة جزائرية، تتمتع بحقوق مدنية متساوية للجميع، بغض النظر عن الدين أو العرق، وسيكون الاقتراع العام، في هيئة انتخابية واحدة ومختلطة، نهاية هذه المساواة. ولكن التمييز الحالي، نتيجة للنظام الاستعماري، يجعل من واجبنا قبول ترتيبات مؤقتة لضمان التمثيل العادل لجميع المصالح. ومع مرور الوقت وإدخال الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات التي سنجرها، سيتم إلغاء هذه الفروق من تلقاء نفسها (collot & Jean , 1978, p224).

2.1.2 الحزب الشيوعي الجزائري:

ظهر العزوف الشعبي في الانتخابات المحلية، التي أجريت يوم 02 جوان 1946، حيث تحصل الشيوعيون على 53396 صوتا، ويعتبر رقم ضعيف، إذا ما قورن ببقية الأصوات، خاصة تلك التي تحصل عليها فرحات عباس، وعليه كانت نتيجة ذلك الاقتراع وخيمة على الحزب الشيوعي الجزائري.

لذا سعى الحزب إلى إعادة الثقة لكيانه، باعتماده هذه المرة على سبل جديدة، لعلها تعيد تقرب الجزائريين منه، وفي هذا الصدد أبعده عمار أوزقان الأمين العام للحزب الشيوعي الجزائري، وقام في ذات الوقت بضم عناصر قريبة في طروحاتهم وأفكارهم من الجزائريين أمثال: الصادق هجريس، مبروك بلحسين، بوعلام خالفة وعمر أوصديق. وظهر أيضا تحت تسمية جديدة هي "أصحاب الحرية والديمقراطية" (ALD) (شبوب، 2015، ص، ص، 173, 274). وما يجدر ذكره، أنه منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، والأوروبيون بالجزائر يعملون بكل حزم وإرادة لمنع الجزائريين من الحصول على أي تمثيل نيابي سياسي، سواء في المجالس المحلية أو التمثيل في البرلمان المجالس الفرنسي، لهذا حاول المستوطنون الأوروبيون على الدوام،

إضعاف الحكام العامين في الجزائر، حتى لا يتدخل في شؤونهم الداخلية ويتمكنوا من خلق قوة ضاغطة لهم في البرلمان الفرنسي، حيث لا تستطيع أي حكومة أن تقترح قوانين على البرلمان تكون مصنفة للجزائريين وتخدم مصالحهم. فالشيء المهم بالنسبة للأوروبيين، هو كيف تكون الإدارة في الجزائر مستقلة عن فرنسا، والجزائريون غير ممثلين سياسيا في المجالس المحلية أو البرلمان الفرنسي)، وهذا بالضبط ما عبر عنه جول فيري حين قال: "... إنه لمن الصعب أن تجعل الأوروبي يسمح بأن هناك مصالح غير مصالحه في بلد عربي، وبأن ابن البلد الأصلي، قابل للتأقلم والعيش معه..." (بوحوش، 1997، ص، ص، 180، 181).

2.2 انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية 10-16 نوفمبر 1946:

1.2.2 حركة انتصار الحريات الديمقراطية (M T LD) :

تم حل حزب الشعب الجزائري (PPA) عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939، و بقي مناضله ينشطون في السرية إلى غاية نهاية الحرب، بينما سجن زعيمه مصالي الحاج ثم نفي إلى برازافيل، و بعد إصدار السلطات الفرنسية لقرار العفو في مارس 1946، سمح لمصالي بالعودة إلى الجزائر (بوضربة، 2015، ص 421)، في الثلاثي الأخير من سنة 1946،* وفي جعبته برنامج وطموح سياسي (انظر الملحق رقم 01)، و كان ينوي تطبيقه ميدانيا و تصادفت عودته مع تنظيم الانتخابات التشريعية، فاجتمعت اللجنة المركزية لحزب الشعب برئاسته، في شهر أكتوبر من عام 1946، للنظر في قضية المشاركة في هذه الانتخابات أو عدمها، وخلال الاجتماع برز رأيان متباينان تماما، رأي دعي إلى المشاركة، و تبناه مصالي و أتباعه، و رأي آخر تبناه السيد لحول، و الذي دعي إلى مقاطعة الانتخابات (هلال، 2016، ص 362) ، فقد كان لإطلاق سراح زعيم حزب الشعب المنحل مصالي الحاج ، دافعا لعودة الحزب إلى السياسة عن طريق المشاركة في الانتخابات (منعم و مهدي ، 2016، ص 205)، وكان من الضروري على إطارات الحزب الرد على هذا الاشكال، بالمشاركة في انتخابات 10 نوفمبر

* وفي سنة 1946م ، اثر حملة الانتخابات رشح بودة أحمد ممثل حزب الشعب، وشارك مصطفى بن بولعيد في الحملة الدعائية ضد المرشحين من عملاء فرنسا، كما ضمن الطريق الرابط بين أريس وباتنة ، وبالتالي حصل على رخصة نقل المسافرين ، واشترى حافلتين فكانت لهاتين الحافلتين دورا فعالا في حياة بن بولعيد النضالية بواسطهما أن يعزز نظام الحزب في بعض الدواوير، التي لم يغزوها نظامه بعد. للمزيد انظر: بارور سليمان ، حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد، الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر ، (د.ت.ن) ، ص، ص، 32، 33 .

1946. ومن ذلك أقرت اللجنة المركزية للحزب بعد نقاش وإجماع، مبدأ المشاركة في الانتخابات، نظرا لرغبة إطارات وقادة الحزب إلى الدخول إلى مرحلة الشرعية، وتحقيق انفتاح نحو الطبقة المثقفة وذوي المهن الحرة ...

وتماشيا مع قرار المشاركة في الانتخابات، وضع الحزب قوائم مرشحيه باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية وقد تكون الإدارة الإستعمارية الفرنسية، هي التي اشترطت على حزب الشعب الجزائري (PPA)، تغيير اسمه إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لكي يدخل الانتخابات ومن هذا التاريخ والمنطلق الجديد، طغى على الحزب خطان: الأول علني ممثل في حركة الانتصار للحريات الدينية، والثاني سري ممثل في حزب الشعب الجزائري (PPA) القديم، حيث شكلت الحملات الانتخابية فرصة لمعرفة مدى شعبيته، وأهدافه الكبرى وأساسها تحقيق تحرير وطني و استقلال، وسيادة وطنية كاملة (بلوفة، 2011، ص 32).

وقرر الحزب الجديد الاشتراك في الانتخابات للجمعية التأسيسية الفرنسية الثانية، وكان نجاح حملته الانتخابية كاسحا، إذ حصل على 11 مقعدا من مجموع 13 مقعدا لدوائر «انتخابات الدرجتين»، مع 71% من مجموع الأصوات. وقد مثلت هذه الانتخابات قمة قوة الحزب في الجزائر، بينما بدا أن الجماعات المطالبة بالاندماج، فقدت جماهير الناخبين. وسرعان ما مثلت هذه الانتخابات قمة قوة الحزب في الجزائر، بينما بدا أن الجماعات المطالبة بالاندماج، قد فقدت التأييد لدى جماهير الناخبين. وسرعان ما أوضح فرحات عباس موقفه بعد انتخابات من المستقبل الفوري للجزائر فقد واصل الحملة على الدمج، وأكد وضوح الشخصية الجزائرية وأصالتها، بل قدم فرحات في شهر أوت عام 1946 مشروع دستور للجزائر* إلى الجمعية التأسيسية لكن الجمعية رفضت البحث فيه (غليسي، 1961، ص 83، 84)، فالجدير بالقول أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، حظيت بالتفاف الجماهير الشعبية الجزائرية، نظرا للسمعة التي ذاعت عن مصالي الحاج ومبادئ حزب الشعب الجزائري، ففي حالة حظوظ التصويت سيكون لحركة انتصار الحريات الاستقطاب الأكبر نظرا لبرنامجهم الأكثر وضوحا والمعبر بدقة عن رغبة الجزائريين في الحصول على حظ أوفر والمناشد بالاستقلال، كما

* فالسلطة التشريعية يمارسها بمجلس واحد فقط، هو البرلمان الجزائري، وينتخب هذا البرلمان عن طريق الاقتراع العام، المباشر السري من طرف كل المواطنين الجزائريين. للمزيد انظر: الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية 1919-1962، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 48.

يمكن الإشارة إلى أن حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب الجزائري) أدرك نوايا الإدارة الاستعمارية، بجميع مكائدها وقادر على كشف دسائس الاستعمار الفرنسي، وإن موضوع الاتحاد الفرنسي الجديد، ماهو إلا ثوب آخر لطابع الادمج (زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، 2004، ص411).

إن حزب الشعب الجزائري (PPA)، بعد أن تقوى بالإفراج عن مصالي ومدى نفوذه، قرر أن يترشح وحده للانتخابات التشريعية في نوفمبر 1946 (قداش، 2017، ص361)، التي جرت بمشاركة تيارات الحركة الوطنية ماعدا الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)، كما شارك فيها المستقلون وكان الحاكم العام آنذاك ايف شاتينيو، الذي دعا إلى توفير الإجراءات الإدارية القانونية والمادية لإجراء الانتخابات بهدف مشاركة أكبر عدد للناخبين (سعد الله، 2012، ص، 167، 168) أما حصة الأحزاب انظر (الملحق رقم 02).

وقد قدم الحزب عدة قوائم بأسماء مختلفة وعناوين متباينة، ولم تقبل إلا قائمة حركة الانتصار، هكذا أصبح هذا العنوان هو التغطية الرسمية لحزب الشعب السري على أن مبدأ الانتخابات كان صدمة بالنسبة إلى المناضلين، الذين لم يستسيغوا المشاركة في الانتخابات. ولم يرتاحوا للارتجال في اختيار المرشحين. وظهرت التناقضات بين من رسموا أنفسهم مسؤولين، أمام القدرة التي كانت ترش الإدارة وتخيف الخصوم. أما بالنسبة إلى الإدارة الجزائرية فقد اتضح لديها غامضا، وارتاحت لظهور ما كان مختفيا على المسرح (قنانش، 2005، ص75) ، لكن تم رفض المرشحين البارزين :

- مصالي الحاج مرشح الجزائر العاصمة
- رفضت قائمة مرشحي الحركة في وهران وسطيف.
- مما أثر على نتائج الانتخابات، بالإضافة إلى عمليات التزوير وتحصلت الحركة على 5 مقاعد 3 مقاعد في قسنطينة لكل من الأمين دباغين، ودرود جمال، و بوقدورة مسعود.
- و 2 مقاعد في الجزائر العاصمة فاز بهما أحمد مزغنة و محمد خيضر (العمرى و برجى، 2018، ص207)

فرغم محاولات الاتحاد المفتوحة من طرف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي، إلا أن حزب الشعب الجزائري (PPA)، كان يريد أن يرشح فكرة الأمة الجزائرية ومبدأ

الاستقلال، ضمن القوائم الوطنية تحت راية الحركة من أجل الحريات الديمقراطية، ورفضت الإدارة ترشيحات مصالي ومناضلين آخرين. وبالرغم من القمع والغش من طرف السلطات الاستعمارية، إلا أن الحركة من أجل انتصار الحريات والديمقراطية تحصلت على 5 مقاعد، والشيوخ على مقعدين والباقي (8 نواب)، منحت للمترشحين الإداريين (قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، مرجع سابق، ص 361). وكان توزيع نتائج الانتخابات حسب العمالات الثلاث كالتالي:

عمالة الجزائر (5 مقاعد):

- قائمة الحزب الاشتراكي: عبد الرحمن بن تونس
- قائمة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية: محمد خيضر، محمد مزغنة
- قائمة الأحرار فيدرالية المنتخبين: عمار إسماعيل

عمالة قسنطينة (7 مقاعد):

- قائمة الأحرار فيدرالية المنتخبين: حلاوة بن علي الشريف، الهاشمي بن شنوف
- قائمة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية: مسعود حواس بوقادوم، جمال درور و محمد الأمين دباغين .
- قائمة الحزب الشيوعي الجزائري: عبد الرحمان جماد
- قائمة الأحرار فيدرالية المنتخبين: عبد القادر قاضي

عمالة وهران (3 مقاعد):

- قائمة الأحرار - فيدرالية المنتخبين: غلام الله العربي، محمد مكي بن زغود
- قائمة الحزب الشيوعي الجزائري: محمد مختاري (بكار، 2014، ص، ص، 298، 299).

في حين نجد أنه وبالرغم من حصول حركة الانتصار للحريات الديمقراطية على 5 مقاعد في الانتخابات التشريعية، إلا أن هناك بعض الأعضاء في الحزب أمثال: الأمين دباغين، قد اعترضوا على مشاركة هؤلاء في البرلمان الفرنسي، بحجة أن هذا الأخير يخدم مصلحة فرنسا وحدها، و كذلك بسبب التزوير الذي شاع في ذلك الاقتراع، كما أنكر هؤلاء حق النواب الفرنسيين في تسيير شؤون الجزائريين، معتبرين أن الشعب الجزائري وحده له الحق (شبوب، مرجع سابق، ص 282).

و في ذلك يشير المؤرخ شارل أندري جوليان : "... إن التزوير الانتخابي في الجزائر يعتبر دعامة من الدعائم، التي ترتكز عليها أسس الدولة، وهو أمر مشروع للدفاع عن السيادة الفرنسية، والذين يسهرون على تنظيمه بإحكام ودقة لا ينفونه أو يتبرعون منه، بل يفخرون به وكل ذلك يجري تنفيذه بطرق وبكيفية معقدة متناقضة مع الواقع، وبأساليب عويصة ملتوية، فبينما ترى الدستور الجديد يمنح المساواة والديموقراطية للجزائريين إذ به يجعلهم في الدرجة الثانية بالنسبة لأبنائه الفرنسيين فهو في آن واحد يستعمل سياسة المراوغة و المخادعة متلاعبا كتلاعب السمكة في الماء العكر، فضح الناس من ذلك وهذا ما أدلى بعض الساسة الجزائريين إلى تسمية هذا المشروع بالمخلوق الشاذ الغريب" (الجيلالي، 2014، ص241).

كما يشرح المجاهد محمد المشاطي في وصف الحملات الانتخابية : "...عندما تم إنشاء أحزاب سياسية وبدأ نشاط العلماء والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، من أجل الانتخابات البلدية لسنة 1946 يأخذ أهمية، بدأت صراعات التأثير والمنابرات الخطابية وحتى المعارك الحقيقية، فمثلا اعتدى مناضلون متشاجرون من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على بوجنانة، وكان أكبرنا سنا، متقفا ونقابيا ووطنيا ملتزما وشجاعا، وحصل رد من جهتنا". خلال الفترات الانتخابية حيث كنا نحاول تقوية حزبنا على حساب خصومنا لم يكن في الإمكان تفادي المشادات...".

ويضيف أيضا : "...كنا نتسلل وسط التجمعات في القاعات أو الساحات العمومية، نثير الجدل ونفسد التدخلات مستعدين للعراك دوما لأننا كنا شعوبيين، ونجلب فئات من الطبقات الشعبية. وفي إحدى المرات تمكنا من إنزال فرحات عباس من على المنبر وإفشال اجتماع حزبه، ... كنا نعاين في الشوارع والمقاهي ونوادي الملاكمة كل الأشخاص الذين يجيدون الخطابة ولهم القدرة على الرد ويحسنون الكلام، وإن هم انضموا إلى أفكارنا فسيصبحون بسرعة ناطقين جيدين باسم الحزب. ومن ضمن رواد حلبة الملاكمة كان مناضلون مثل: ملاح سليمان المدعو رشيد وبوعلي سعيد الملاكم في ذلك الوقت..." (مشاطي، 2010، ص93).

كما يذكر محمد بوضياف: "...برزت المواقف المتطرفة لمصالي في مساندة السياسة الفرنسية، بهدف إيجاد حل للسؤال الجزائري..."، ووفق رأي بوضياف أن مصالي الحاج أعلن مشاركة الحزب في الانتخابات المقبلة، بدعوى (أن حزب سيكون بالتالي أكثر شعبية والمزيد من الأصدقاء المؤيدين في الدوائر الليبرالية الفرنسية، وقرر السير بنهج مرن، من أجل تغيير الحركة

الوطنية نحو التوجه المعتدل، وهذا التحول صدم أعضاء الحزب، لكنهم لم يستطيعوا المعارضة) (Boudiaf, 1992, p22).

نستخلص من القراءة التاريخية المقتضية، لمسيرة هذا التيار، أنه قد تطور في بعض محطاته، من خلال تجديد صيغ الطرح، لكنه لم يجدد الطرح نفسه، أي لم يعمق الفكر، بما ينسجم وشروط تغيير الواقع، ومن ثم، فقد أدى دور المحرض، والمنافس السياسي للاتجاهات أخرى، لعبت أدوارا مختلفة، تتعمق وتتسطح بحسب رؤيتها للواقع، من منظور الإصلاح، أو من منظور التغيير (بخوش، 2009، ص 147).

2.2.2. أصحاب الحرية والديموقراطية (ALD):

ظل حزب أصحاب الحرية والديموقراطية (وهو امتداد السياسي للحزب الشيوعي الجزائري)، البعيد في مطالبه عن تلبية رغبات الحقيقة للشعب الجزائري، وحدد برنامجه تحت عنوان: " من أجل جبهة ديمقراطية جزائرية "، فهذا الحزب المرتبط بالحزب الشيوعي الفرنسي والأحزاب الشيوعية الأخرى، وله إيديولوجية تركز على المطالب التالية:

- العمل على حماية مصالح فرنسا وسيادتها.
- القيام بإصلاحات شكلية.
- عدم التسليم بوجود شعب جزائري موحد حتى لا يكون ذلك مبررا للتسليم بمطالبة وطنية، وهذا ما جعله يكرر في أكثر من مكان بأن السكان الجزائريين يتألفون من مجموعة عناصر، ويتحاشى التعبير عنهم بكلمة "الشعب" (مباركي، 2013، ص 110، ص 111).

كما بينت انتخابات 10 نوفمبر 1946 ترتيب الحزب الشيوعي الفرنسي، كأول حزب في فرنسا بـ 28% من الأصوات المحصلة، تلتها "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P)، ثم الفرع الفرنسي للأمممية العمالية (S.F.I.O) بـ 18% من الأصوات أي 183 نائبا من الحزب الشيوعي، 167 من "الحركة الجمهورية الشعبية" (M.R.P) و 105 من الفرع الفرنسي للأمممية العمالية 164 (S.F.I.O)، حيث تشكلت الحكومة الفرنسية تحت اسم "تجمع اليسار و نصت المادة الـ 60 من دستور 27 أكتوبر 1946، على أن الاتحاد الفرنسي يتشكل من جهة من الجمهورية الفرنسية التي تضم فرنسا المتروبوليتانية، عمالات و أراضي ما وراء البحر، من جهة

أخرى، من الأراضي أو الدول المشتركة ". أي طابع عمالات فرنسية " يترتب عن ترتيبات المادتين ال66 و ال67 من الدستور، و التي توضحها المادة ال4 من قانون رقم 46-2385 ل 27 أكتوبر 1946 حول تشكيلة و انتخاب مجلس الاتحاد الفرنسي، على أن العمالات الجزائرية هي عمالات ما وراء البحر و بذلك تخضع الجزائر له (حمزي، 2010، ص، ص، ص، 345، 346، 347)، وتعددت الحملات الانتخابية واختلفت توجهاتها وكان ل حركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD) والحزب الشيوعي الجزائري (PCA)، نصيب فيها واشتد التنافس الانتخابي بين الأحزاب الوطنية بمختلف توجهاتهم من جهة، وبين المستقلين من جهة أخرى (سعد الله، مرجع سابق، ص، ص، 167، 168).

خاتمة:

مما سبق نخلص للاستنتاجات التالية:

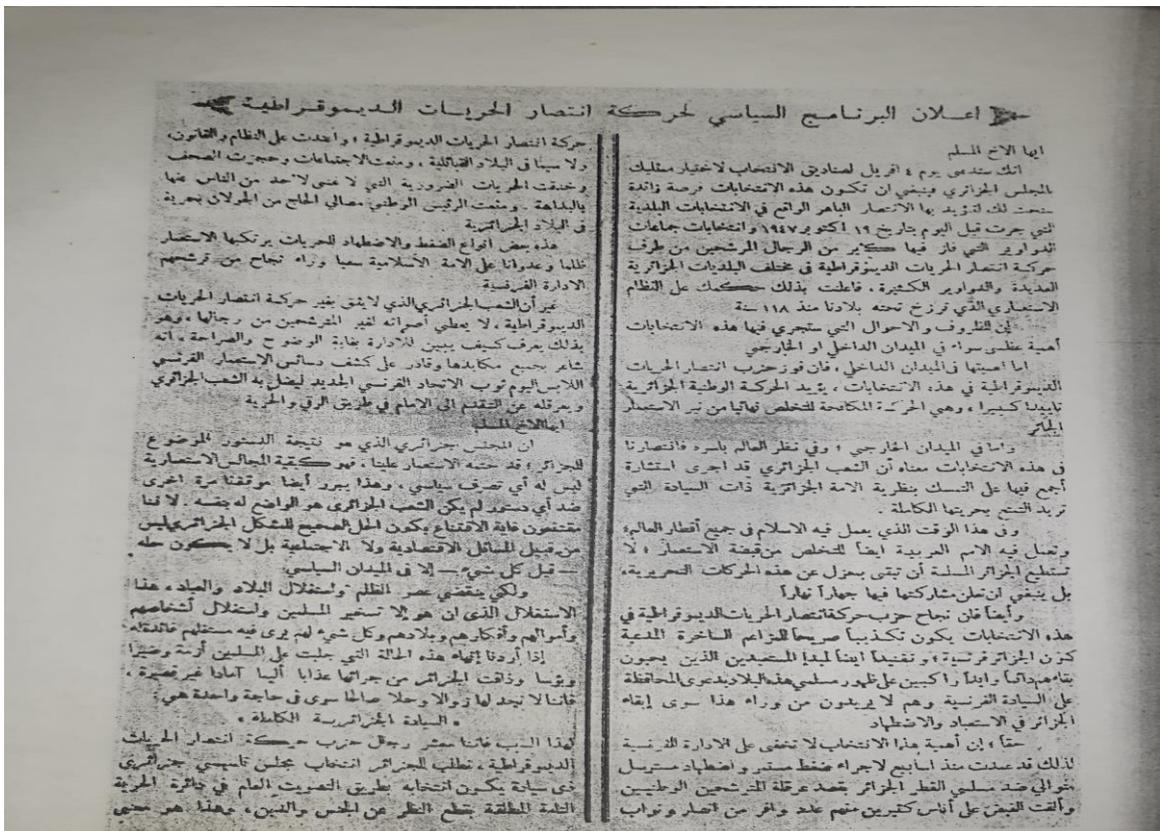
- اسفر عن نهاية الحرب العالمية الثانية، بداية التوجه العالمي نحو ترسيخ أسس لسير العالم وفق خارطة جديدة، وتعين على الدول الإستعمارية إعادة مراجعة نفسها، تجاه مستعمراتها والخوف من الانفلات في سير التسلط، وبالتالي الرجوع لعهد الانتفاضات والانقلابات المسلحة.
- ساهمت عدة عوامل دولية في هيكلية الأحزاب الوطنية من جديد، وتأثيرها نحو النضال السياسي الحزبي.
- كثفت الأحزاب الوطنية مجهوداتها للمضي في سياق جديد، وهو مخاض الانتخابات كمنافسة لإسماع صوت الشعب الجزائري المضطهد.
- بعد قانون العفو العام 1946 أقدم زعماء الأحزاب على هيكلية الأحزاب من جديد للدخول في مخاض الانتخابات لتكون المرحلة القادمة للنضال الحزبي هي الانتخابات والتوجه للمنابر الفرنسية وذلك بعد اعلان القطيعة مع الانتخابات في انتخابات 1945.
- استفاد مناضلوا الأحزاب مما جرى في 8 ماي 1945 لبرمجة أحزابهم، وفق المعطيات المراد الوصول بها لتمثيل الجزائريين في المجالس الفرنسية، والمضي في معترك الانتخابات والبرلمان.
- لاحقت فرنسا حزب الشعب الجزائري (PPA)، وسعت لتحجيم دوره في الساحة الوطنية، إلا أنه تم تأطيره بتسمية (MTLD) حركة انتصار الحريات الديمقراطية، لينتهج

برنامجا جديدا، ويسلك نهج في الانتخابات ليكون له الحظ الأوفر في نيل نصيب المقاعد طيلة عهدة الحاكم العام شاتينيو.

- , لم ينل الحزب الشيوعي سوى فتاتا من الأصوات وفقد وجوده في الساحة بسبب مواقفه غير الوطنية، لسيما بعد النقد الذي تلقاه من برنامج الانتخابي، كونه لا يلبي رغبة الشعب، في حين استفاد فرحات عباس في تحسين أيولوجيته في البحث عن فيدرالية مرتبطة بفرنسا .

الملاحق :

الملحق رقم 01 : مقتطفات من برنامج (MTLD) حركة انتصار الحريات الديمقراطية



المصدر: عبد الحميد زوزو , محطات ... مرجع سابق , ص 411 .

الملحق رقم 02 : جدول لنصيب الأحزاب الوطنية حسب المقاطعات في انتخابات 10 نوفمبر 1946

المستقلون	الحزب الشيوعي الجزائري PCA	الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) (UDMA (UDMA)	حركة (MTLD) انتصار الحريات الديموقراطية MTLD	الأحزاب المقاطعات
03	00	00	02	الجزائر
02	01	00	00	وهران
03	01	00	03	قسنطينة
%48.2	%6.3	00	%44.7	النسب المئوية

المصدر: طاعة سعد ، مرجع سابق ، ص 168 .

المصادر والمراجع :

أ- باللغة العربية :

- أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، (2016)، تاريخ الأقطار العربية المعاصر 1917-1980. بيروت، دار الفارابي للنشر والتوزيع .
- بارور سليمان ، (د.ت.ن) ، حياة البطل الشهيد مصطفى بن بولعيد، الجزائر، الشهاب للنشر والتوزيع.
- بخوش الصادق، (2009). الفكر السياسي الثورة التحريرية الجزائرية مقارنة في دراسة الخلفية، الجزائر ، غرناطة للنشر والتوزيع.
- بكار محمد، (2014) ، نواب الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1919-1956، الجزائر، جامعة سيدي بلعباس .
- بلعباس محمد، (2009) ، الوجيز في تاريخ الجزائر، الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع.
- بلوفة عبد القادر جيلالي، (2011) ، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق من اكتشاف المنظمة الخاصة إلى اندلاع الثورة التحريرية في عمالة وهران 1950-1954 ، (ط 1) ، دار الألفية للنشر والتوزيع.
- بوجلة عبد المجيد، (2008). الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954 - 1962 ، الجزائر، جامعة تلمسان .
- بوحوش عمار، (1997) ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 (ط 1) ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي.
- بوختاش عبد المليك ، (2019)، الاتجاهات السياسية الجزائرية و دورها في التعريف بالقضية الوطنية في أوروبا "1919-1954"، مجلة الإحياء، جامعة باتنة، الجزائر، مج 19، ع 23.
- بودرهم فاطمة، (1994) ، حزب جبهة التحرير الوطني دراسة سياسية ، تاريخية اجتماعية مقارنة 1954-1964 ،. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، جامعة الجزائر .
- بوشخي شيخ. (2018). الحركة الوطنية والثورة الجزائرية 1962-1954. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بوضرية عمر، (2015)، جهود التيار الاستقلالي الجزائري للتعريف بالقضية الجزائرية من 1919-1954، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطة، ع 1، ص 421.

- بوعزيز يحيى، (2009)، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948، (طبعة خاصة)، الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع.
- جلال يحيى، (1966)، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، (الإصدار ج 3)، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر.
- الجيلالي عبدالرحمان محمد، (2014)، تاريخ الجزائر العام، (ج 5)، الجزائر، دار الأمة.
- حربي محمد، (1994)، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، (تر، نجيب عياد)، الجزائر.
- الحفناوي أبو القاسم محمد، (2013)، تعريف الخلف برجال السلف (ط 2)، (تحقيق خير الدين شترة)، الجزائر، دار كردادة للنشر والتوزيع.
- حمزة اناس مهدي منعم أسامة صاحب، (2016)، نشأة وتطور التعددية الحزبية في الجزائر حتى ثورة 1954 (دراسة تاريخية)، (جامعة بابل، المحرر)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية (مج 06).
- حمزي كمال، (2010)، القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1919-1954 من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية. الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- دوشمان جاك، (2013)، تاريخ جبهة التحرير الوطني. (تر موجد شراز، المترجمون) الجزائر: منشورات ميموني.
- رخيطة عامر، (د. ت. ن)، 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- زوزو عبد الحميد، (2005)، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات و موثيق الجزائر، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع.
- زوزو عبد الحميد، (2004)، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية. الجزائر: دار هومة.
- السامرائي نجم عبود مهدي، (2018)، مبادئ حقوق الانسان. بيروت: دار الكتب العلمية.
- شبوب محمد، (2015)، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945) دراسة سياسية، اقتصادية واجتماعية، الجزائر، جامعة وهران 1.
- شريط الأمين، (1998)، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919 - 1962)، الجزائر، دار المطبوعات الجامعية.
- الصلابي محمد علي، (2017)، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي سيرة عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والإصلاحي 1889-1940 م، (ط 1)، بيروت، دار المعرفة للنشر.
- ضيف الله عقيلة، (2013)، التنظيم السياسي والاداري للثورة 1954-1962، الجزائر، دار البصائر الجديدة للطباعة والنشر.
- طاعة سعد، (2012)، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1947-1956، الجزائر، دار كوكب العلوم.
- العقاد صلاح، (د.ت.ن)، الجزائر المعاصرة، محاضرات بقسم الدراسات التاريخية والجغرافية 1963-1964.
- العلوي محمد الطيب، (1985)، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954 (المجلد ط 1)، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

- أ. صباح عبيد
أ.د. علي أجدو
- السياق التاريخي لتجربة الأحزاب الجزائرية في انتخابات المجلس
الفرنسي 1945-1946
- علي محافظة. (2012). شخصيات من التاريخ . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
 - غليسيبي جوان, (1961) , الجزائر الثائرة (ط1), (تر، خيرى حماد) , بيروت, منشورات دار الطليعة.
 - فرحات عباس, (2005) , ليل الاستعمار حرب الجزائر وثورتها , (تر، بوبكر رحال) , الجزائر, دار القصة .
 - فركوس صالح, (2011) , محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر 1912-1962 , الجزائر, ديوان المطبوعات.
 - قداش محفوظ, (2011) , تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951 , (ج2) , الجزائر, دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
 - قداش محفوظ, (2017) , جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954 , (تر، محمد المعراجي) , الجزائر , دار الأمة .
 - قريري سليمان, (2011) , تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954 , الجزائر , جامعة باتنة.
 - قنانش محمد, (2005) , تكرياتي مع مشاهير الكفاح , الجزائر , دار القصة للنشر .
 - مباركى عمر , (2013) , نشاط الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية من 1938 إلى غاية 1964 , الجزائر , جامعة الجزائر .
 - مشاطي محمد, (2010) , مسار مناضل , الجزائر , منشورات الشهاب .
 - مومن العمري, برجى جمال, (2018) , حزب الاستقلال المغربي وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية الجزائرية 1944 - 1951 دراسة مقارنة , , مجلة أنثروبولوجيا الأديان , جامعة قسنطينة 2, الجزائر , ع 21 .
 - نجيب صالح, (1985) , تاريخ العرب السياسي 1856-1956 (ط 1) , القاهرة , دار إقرأ,
 - هلال عمار , (2016) , أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962 , (ط2) ,
 - الورتلاني الفضيل , (2007) , الجزائر الثائرة , الجزائر, دار الهدى.
 - يحي جلال, (1959) , السياسة الفرنسية في الجزائر (من 1830 إلى 1960) , (ط1) , القاهرة , مكتبة دار المعرفة.

ب- باللغة الأجنبية :

- Binoche Jacques, (2018) , L'Algérie et sa représentation parlementaire 1848-1962 .Paris: L'Harmattan.
- Éric de Mari , Éric Savarese dir ,La fabrique coloniale du citoyen Algérie, Nouvelle-Calédonie, Editions Kharthala, paris, 2019
- Claude collot, Robert Henry Jean , (1978) , *Le mouvement National Algérien , texte 1912-1954*, paris, L harmattan.
- Franco Rizzi ,(2004) , *Un Mediterraneo di conflitti Storia di un dialogo mancato* , Roma, Meltemi editore.
- Khalfa Mameri , (2006), *ferhat Abbas* , L"Algerie, Thala Editions.
- Mohamed Boudiaf, (1992) , *Complot Sur Scène La Longue Marche De Mohamed Boudiaf Et Les Circonstances De Son Assassinat* , Algeria, Zoubir Seif El-Islam editions.

- Mohammed Harbi , (2010) , *Les Archives De La Révolution Algérienne Rassemblées Et Commentées*, Carles Robert Ageron Préface, L'Algerie, Dahlab Editions.
- Jacques Simon, (2003), *Le MTLD Le Mouvement pour le Triomphe des Libertés Démocratiques (1947-1954) Algérie* , L'Harmattan, Paris.
- Ted Morgan , (2016), *Ma bataille d'Alger, tr, Alfred de Montesquiou* Tallandie, Paris.